

مهارات بحثية 2 MGM777-1

إعداد الطالب/ طلال أحمد الشمري

التكليف: 01 الأسبوع: 02



عنوان الورقة البحثية

أثر السياسات التنظيمية لنقل الموظفين بين عقود التشغيل والصيانة على الأمان الوظيفي
دراسة تطبيقية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (337)

إعداد: طلال أحمد الشمري

رابط الورقة البحثية: مرفق على المنصة التعليمية مودل

تكليف

01

أولاً: اختيار موضوع البحث وصياغة العنوان

انطلقت في هذه الدراسة من مرحلة تحديد المشكلة البحثية، وهي الخطوة الأولى في البحث العلمي، وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لواقع العمل في عقود التشغيل والصيانة بالمشاريع الحكومية، حيث يتكرر فقدان الاستقرار الوظيفي للموظفين عند انتهاء العقود أو انتقالها من مقاول إلى آخر، رغم صدور تنظيمات رسمية تهدف إلى حمايتهم.

تكليف

01

وبناءً على ذلك، تم اختيار عنوان البحث:

أثر السياسات التنظيمية لنقل الموظفين بين عقود التشغيل والصيانة على الأمان الوظيفي: دراسة تطبيقية في

ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (337)

وقد صيغ العنوان ليعكس بدقة:

• المتغير المستقل: السياسات التنظيمية وقرار (337)

• المتغير التابع: الأمان الوظيفي

• الإطار التطبيقي: عقود التشغيل والصيانة

• السياق المكاني والتنظيمي: المشاريع الحكومية



تكليف

01

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع ودوافع إجراء الدراسة

تعددت دوافع إجراء هذه الدراسة، ويمكن تلخيصها في ثلاثة محاور مترابطة:

دوافع مهنية واقعية

تتمثل في المعاشية المباشرة لحالات إنهاء خدمات أو تفاوض غير عادل مع الموظفين عند تغيير المقاول، وضعف التزام بعض المقاولين ببنود نقل الموظفين، مما انعكس سلبيًا على الاستقرار الوظيفي وجودة الأداء.

دوافع تنظيمية وتشريعية

حيث لوحظ وجود فجوة واضحة بين الهدف الذي صدر من أجله قرار مجلس الوزراء رقم (337) وبين آليات تطبيقه الفعلية، إضافة إلى استبعاد فئات مؤثرة مثل موظفي مقاولي الباطن وغير السعوديين.

دوافع علمية وبحثية

تمثلت في ندرة الدراسات التطبيقية المحلية التي تناولت القرار (337) بشكل ميداني، خاصة في مدينة الرياض، وهو ما شكّل فجوة علمية سعت الدراسة الحالية إلى سدها.

ثالثاً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها:

- تضيف قياساً ميدانياً مباشراً لأثر قرار تنظيمي حديث نسبياً.
- تدمج بين التحليل النظري والتطبيقي.
- تسهم في إثراء أدبيات الأمان الوظيفي وسياسات التوطين في المملكة.

الأهمية العملية

تتمثل في:

- تزويد متخذي القرار بنتائج قابلة للتطبيق.
- مساعدة الجهات الإشرافية على تطوير آليات متابعة أكثر فاعلية.
- تمكين المقاولين من فهم أثر التزامهم بالقرار على استقرار الموظفين.

الأهمية الاجتماعية

تكمن في:

- دعم الاستقرار النفسي والأسري للموظفين.
- الحد من تسرب الكفاءات.
- تعزيز العدالة الوظيفية في بيئات العمل التعاقدية.

رابعًا: أهداف الدراسة

الهدف العام

تحليل مدى فاعلية تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (337) وأثره على مستوى الأمان الوظيفي للموظفين السعوديين في عقود التشغيل والصيانة بالمشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

الأهداف الفرعية

- قياس مستوى الأمان الوظيفي قبل وبعد تطبيق القرار.
- تقييم مدى التزام المقاولين بتطبيق القرار.
- مقارنة الأمان الوظيفي بين السعوديين وغير السعوديين.
- دراسة أوضاع موظفي مقاولي الباطن.
- تحليل أثر القرار على استبقاء الكفاءات.

خامساً: المقدمة وبناء الإطار العام للدراسة

في مقدمة الدراسة، تم:

- ربط موضوع البحث بالتوجهات الوطنية ورؤية المملكة 2030.
- توضيح طبيعة عقود التشغيل والصيانة وأهميتها.
- إبراز مشكلة ضعف الأمان الوظيفي.
- عرض الخلفية التنظيمية للقرار. (337)
- الانتقال المنطقي إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

سادسًا: الدراسات السابقة ونسبة الاستفادة منها

تم اتباع منهجية علمية في عرض الدراسات السابقة من خلال:

- تصنيفها حسب الموضوع (توطين – أمان وظيفي – عقود حكومية).
- تحليل أهدافها ومنهجياتها ونتائجها.
- إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف.

نسبة الاستفادة:

- حوالي 60% من البناء النظري والتحليلي اعتمد على الدراسات السابقة.
- حوالي 40% تمثل الإضافة العلمية الأصلية للدراسة الحالية، خصوصًا في:
 - التطبيق الميداني.
 - تحليل قرار (337) عمليًا.
 - شمول فئات لم تُدرس سابقًا.

سابعًا: المنهجية العلمية المتبعة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته طبيعة البحث، وتم تنفيذ ذلك عبر:

- تصميم استبانة علمية محكمة.
- اختيار عينة عشوائية طبقية قوامها (73) موظفًا.
- تمثيل السعوديين وغير السعوديين.
- شمول المقاول الرئيسي ومقاولي الباطن.
- استخدام أدوات تحليل إحصائي دقيقة T-Test ، ANOVA ، الارتباط والانحدار

ثامناً: أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية، أبرزها:

- وجود أثر إيجابي قوي جداً لتطبيق القرار (337) على الأمان الوظيفي.
- معامل ارتباط مرتفع جداً. (0.966)
- تفسير تطبيق القرار لأكثر من (93%) من التغير في الأمان الوظيفي.
- عدم وجود فروق جوهرية بين الفئات الوظيفية.
- استمرار معوقات تنظيمية في التطبيق.

تاسعاً: التوصيات

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها:

- تشديد الرقابة على التزام المقاولين.
- توسيع نطاق القرار ليشمل موظفي مقاولي الباطن.
- توحيد إجراءات نقل الموظفين.
- ربط الالتزام بالقرار بتقييم أداء المقاولين.

عاشراً: المراجع والتوثيق

- اعتمدت الدراسة على مراجع عربية حديثة وتقارير رسمية.
- تم استخدام أسلوب **APA** في التوثيق داخل المتن وقائمة المراجع.
- شملت المراجع كتباً، دراسات علمية، وتقارير حكومية.



تكليف

01



Thank You